

ألبانيز تحذر: الحواجز العسكرية في الضفة المحتلة تخنق الحياة

جنيف- وفا- حذرت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 فرانشيسكا ألبانيز، من أن الحواجز العسكرية التي تقيمها قوات الاحتلال، من "نقاط التفتيش وبوابات الطرق وغيرها من القيود المفروضة على التنقل في الضفة المحتلة، تؤدي إلى تفتيت الأراضي الفلسطينية وتفاقم نظام من السيطرة التعسفية يكلف الفلسطينيين وقتهم وسبل عيشهم وفرضهم في التعليم، بل وحتى حياتهم".

وقالت ألبانيز: "يتحول التعسف في حد ذاته إلى شكل من أشكال العذاب عندما تصبح كل رحلة، وكل موعد، وكل زيارة عائلية رهنا بما إذا كانت البوابة مفتوحة أو بما إذا كان الجندي سيسمح بالمرور".

وأضافت: "لا يمكن للأرقام وحدها أن تعكس حجم المعاناة التي يسببها هذا النظام، فهو يسرق ساعات وأياما من حياة الناس، ويفصل أفراد العائلات بعضهم عن بعض، ويحرم الطلاب من التعليم والعمال من مصادر رزقهم، ويعرقل الوصول إلى الرعاية الصحية المنقذة للحياة".

وفي معرض تسليط الضوء على حالة واحدة من بين مئات الحالات، ذكرت المقررة الخاصة أن الرضيع أحمد زيد، البالغ

من العمر أربعة أشهر، توفي في تموز/ يوليو الماضي بعدما منع جنود الاحتلال عائلته، لأكثر من ساعة، من الوصول إلى سيارة إسعاف كانت تنتظر خلف حاجز عسكري. وأشارت ألبانيز إلى أن حالة وفاة أحمد "تعد مثالا مأساويا يجسد، من منظور إنساني، ما يعانيه هذا النظام، فبالنسبة إلى ملايين الفلسطينيين، قد يستغرق الوصول إلى العمل أو المدرسة أو الجامعة أو المستشفى أو أفراد العائلة ساعات، وقد يضطرون إلى تغيير مسارهم من دون سابق إنذار، أو قد يصبح الوصول مستحيلا تماما".

ووثق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في كانون الأول/ديسمبر 2025، وجود 925 حاجزا وعائقا آخر يقيد حركة نحو 3.4 ملايين فلسطيني في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويعد هذا أعلى عدد يسجل منذ 20 عاما، ويتجاوز بنسبة 43٪ متوسط الأعداد المسجلة خلال العقدين السابقين. وتظهر تحقيقات حديثة اطلعت عليها المقررة الخاصة، استنادا إلى تقارير ميدانية واستطلاعات شملت مئات الفلسطينيين وصور الأعمار الصناعية ومليارات نقاط البيانات المستمدة من أنظمة تحديد المواقع العالمية

مقاومة الجدار والاستيطان: 2051 اعتداء نفذها جيش الاحتلال والمستوطنون في أيلول

رام الله- الحياة الجديدة- قالت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، إن قوات الاحتلال والمستوطنين نفذوا خلال شهر أيلول الماضي ما مجموعه 2051 اعتداء ضد المواطنين وأراضيهم وممتلكاتهم.

وبينت الهيئة في بيان، أمس الجمعة، أن الاعتداءات توزعت بواقع 1404 اعتداءات نفذها جيش الاحتلال، و647 اعتداء نفذها المستوطنون، في استمرار للعنف الاستعماري الذي يستهدف الوجود الفلسطيني ومقومات ثباته في أرضه. وأشارت الهيئة إلى أن الاعتداءات تركزت في محافظة رام الله والبيرة بواقع 506 اعتداءات، تلتها محافظة نابلس بـ342 اعتداء، ثم الخليل بـ272 اعتداء، وجنين بـ202 اعتداء، وبيت لحم بـ187 اعتداء، وطولكرم بـ152 اعتداء، والقدس بـ149 اعتداءً.

وأوضحت أن الاعتداءات تعمل بصورة متكاملة لتقويض قدرة الفلسطينيين على البقاء في أرضهم؛ فاستهداف المواطنين، وتخريب ممتلكاتهم ومزروعاتهم، وتقييد وصولهم إلى الأراضي، وهدم المساكن والمنشآت الزراعية، يضاعف المخاطر التي تواجه العائلات ويضعف مصادر رزقها واستقرارها.

ذروة متواصلة في إرهاب المستوطنين

قالت الهيئة إن المستوطنين نفذوا خلال الشهر 647 اعتداءً، تركزت في محافظة رام الله والبيرة بواقع 240 اعتداءً، ونابلس بـ129 اعتداء، والخليل بـ122 اعتداءً، وبيت لحم بـ48 اعتداءً، وسلفيت بـ30 اعتداءً، والقدس بـ28 اعتداءً، وطوباس بـ22 اعتداءً، وجنين بـ17 اعتداءً.

وأشارت إلى أن إرهاب المستوطنين أدى خلال أيلول إلى استشهاد ثلاثة مواطنين: هم عمر محمد نعسان (19 عاما)، والطفل خليل راسم خليل أبو عليا (16 عاما)، اللذان استشهدا بتاريخ 2026/9/2 بعد إطلاق مستوطنين النار عليهما خلال هجوم على أطراف قرية المغير بمحافظة رام الله والبيرة، وعمر محمد الطوباسي (20 عاما)، الذي استشهد بتاريخ 2026/9/6 جراء إطلاق المستوطنين النار على قرية حجة بمحافظة قلقيلية، ليرتفع عدد الشهداء على يد مستوطنين منذ مطلع عام 2026 إلى 28 شهيدا. وأشارت إلى أن اعتداءات المستوطنين ألحقت أضرارا مباشرة بـ88 مواطنا، من بينهم سبعة أطفال وست نساء، وتركز العدد الأكبر من المتضررين في محافظة نابلس بواقع 33 مواطنا، تلتها رام الله والبيرة بـ20 مواطنا. وبيّنت أن الاعتداءات على المزروعات طالت خلال أيلول

خسائر مباشرة بلغت ما يقارب 1545310، كما طالت الاعتداءات أشجار العنب واللوزيات، والثروة الحيوانية، والمنشآت الزراعية، ومصادر المياه، والمعدات والبنية التحتية والمحاصيل الحقلية، بما يؤكد أن الاستهداف لا يبال محصولا بعينه، وإنما يمس مقومات العملية الإنتاجية الزراعية بأكملها".

وأضافت: "في 27 أيلول/سبتمبر 2026، شهد جنوب الضفة المحتلة مراسم افتتاح مستوطنين جديدين هما (مكيدا وكرمي يهودا)، بحضور عدد من الوزراء الإسرائيليين، مع الإعلان عن مستوطنتين إضافيتين هما (ميغد ومعالي عينا)".

ووفق تقارير إسرائيلية، وافقت حكومة الاحتلال الحالية خلال ولايتها على إنشاء أو إضفاء الصفة القانونية بأثر رجعي 104 مستوطنات في الضفة المحتلة.

وأكدت "الزراعة" ان هذه التطورات تظهر أن الاعتداء على الأرض الزراعية لا ينفصل

عن التوسع الاستيطاني؛ فاقتلاع الأشجار وتجريف الأراضي ومنع الوصول إليها وتدمير

مصادر المياه والمنشآت الزراعية يمكن أن يؤدي عمليا إلى إضعاف قدرة المزارع

على الاستمرار في أرضه، وتهتية الظروف للاستيلاء عليها وتغيير استخدامها.

كما أكدت أن ما يجري بحق القطاع الزراعي الفلسطيني يمثل استهدافا متوصلا

لمقومات الإنتاج والأمن الغذائي وصمود

من العمر أربعة أشهر، توفي في تموز/ يوليو الماضي بعدما منع جنود الاحتلال عائلته، لأكثر من ساعة، من الوصول إلى سيارة إسعاف كانت تنتظر خلف حاجز عسكري.

وأشارت ألبانيز إلى أن حالة وفاة أحمد "تعد مثالا مأساويا يجسد، من منظور إنساني، ما يعانيه هذا النظام، فبالنسبة إلى ملايين الفلسطينيين، قد يستغرق الوصول إلى العمل أو المدرسة أو الجامعة أو المستشفى أو أفراد العائلة ساعات، وقد يضطرون إلى تغيير مسارهم من دون سابق إنذار، أو قد يصبح الوصول مستحيلا تماما".

ووثق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في كانون الأول/ديسمبر 2025، وجود 925 حاجزا وعائقا آخر يقيد حركة نحو 3.4 ملايين فلسطيني في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويعد هذا أعلى عدد يسجل منذ 20 عاما، ويتجاوز بنسبة 43٪ متوسط الأعداد المسجلة خلال العقدين السابقين.

وتظهر تحقيقات حديثة اطلعت عليها المقررة الخاصة، استنادا إلى تقارير ميدانية واستطلاعات شملت مئات الفلسطينيين وصور الأعمار الصناعية ومليارات نقاط البيانات المستمدة من أنظمة تحديد المواقع العالمية

14,600 شجرة، من بينها 9,334 شجرة زيتون. وتوزعت الأشجار المتضررة بواقع 9,839 شجرة في جنين، و1,453 شجرة في الخليل، و1,068 شجرة في نابلس، و640 شجرة في طوباس، و587 شجرة في بيت لحم، و400 شجرة في رام الله والبيرة، و356 شجرة في طولكرم، و197 شجرة في سلفيت، و60 شجرة في القدس. وأشارت الهيئة إلى أن المستوطنين نفذوا 5561 اعتداءً بحق المواطنين وأراضيهم وممتلكاتهم منذ مطلع عام 2026 وحتى نهاية أيلول، تسببت باستشهاد 29 مواطنا (مع شهيد ياسوف في الأول من تشرين أول). وتعكس هذه الحصيلة تصاعد إرهاب المستوطنين بوصفه أداة للسيطرة على الأرض وفرض البيئة القهرية بالعنف والإرهاب.

محاولة إقامة 21 بؤرة استعمارية

وقالت الهيئة إن المستوطنين حاولوا خلال شهر أيلول إقامة 21 بؤرة استعمارية جديدة، تركزت بصورة أساسية في محافظة رام الله والبيرة بواقع عشر محاولات، وفي نابلس بخمس محاولات، إضافة إلى محاولتين في كل من القدس وبيت لحم، ومحاولة في كل من الخليل وجنين. وأشارت إلى أن إقامة البؤر تشكل مرحلة أولى في مسار السيطرة على الأرض، تبدأ بوضع الخيام والمنشآت وشق الطرق وفرض الحماية العسكرية، ثم الانتقال إلى تثبيت البؤرة ومددها بالخدمات والبنية التحتية وربطها بالمستعمرات القائمة، وصولاً إلى محاولة تسوية وضعها وتحويلها إلى مستعمرة معترف بها من حكومة الاحتلال. وبيّنت أن هذا المسار يتيح توسيع السيطرة على الأراضي الريفية والرعية والمساحات الواقعة بين القرى، وربط المواقع الاستعمارية ببعضها، بما يزيد عزل التجمعات الفلسطينية ويحد من وصول المواطنين إلى أراضيهم.

الاستيلاء على 188 دونماً والإمعان في استهداف الغطاء النباتي بالأوامر العسكرية

وقالت الهيئة إن سلطات الاحتلال أصدرت خلال أيلول أمرين لوضع اليد لأغراض عسكرية، استهدفا 9.108 دونمات من أراضي المواطنين، بواقع 1.61 دونمًا من أراضي كفل

حارس بموجب الأمر 26/114، و26.7498 دونمات من أراضي قباطية بموجب الأمر 26/28.

وأضافت الهيئة أن سلطات الاحتلال أصدرت سبعة أوامر لإزالة الأشجار والغطاء النباتي، بلغ مجموع مساحاتها

(GPS)، أن هذا النظام الخانق قد ازداد حدة. فمنذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، ارتفعت فترات التأخير في محيط مدينة نابلس إلى مستويات تفوق تلك المسجلة في أي منطقة أخرى من الضفة الغربية.

وفي بلدة بيت فوريك شرق المحافظة، التي يبلغ عدد سكانها نحو 16 ألف نسمة ولا يوجد لها سوى منفذ واحد، أصبحت رحلة تستغرق عادة 15 دقيقة بالسيارة تمتد لأكثر من خمس ساعات، وقد تصل أحيانا إلى عشر ساعات في أسوأ الأيام.

وأفاد نحو نصف المشاركين في الاستطلاع بأن الحواجز العسكرية والبوابات ونقاط التفتيش أثرت في قدرتهم، أو قدرة أزواجهم، على العثور على عمل.

وأشارت المقررة الخاصة إلى وجود صلة واضحة بين انتشار الحواجز والتدهور المتسارع للأوضاع في مختلف أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك عنف المستعمرين، وتسارع التوسع الاستعماري، وعمليات الهدم والتهجير القسري والتدمير المتعمد للحياة الزراعية الفلسطينية.

وقالت: "تتحول المجتمعات الفلسطينية بصورة متزايدة إلى جيوب معزولة، أي إلى خلايا منفصلة داخل نظام

المغلنة 560.604 دونمات. وتوزعت على دير نظام بمساحة 136.17 دونمًا بموجب أمرين، وجنين وقباطية بمساحة 307.48 دونمات بموجب أمرين، وكفر مالك بمساحة 56.026 دونمًا، وبيت عور الفوقا بمساحة 29.39 دونمًا، وبيت ريما بمساحة 31.538 دونمًا.

وأوضحت أن مساحات أوامر إزالة الأشجار تُعرض منفصلة عن حصيلة وضع اليد، لما تنطوي عليه من تقييد لاستعمال الأرض واستهداف لغناها النباتي ومصادر الرزق المرتبطة به. وأشارت الهيئة إلى تعديل الخط الأزرق لمستعمرة "كيدا" في أراضي جالود والمغير، بإضافة 193.933 دونمًا وإزالة 15.068 دونمًا، بصافي زيادة يبلغ 178.865 دونمًا. كما رصدت ستة إعلانات لتسجيل أراضٍ بأسماء شركات إسرائيلية في بيتونيا ودير قديس، بمساحة إجمالية تبلغ 138.533 دونمًا. لتصل المساحة التي تم الاستيلاء عليها منذ مطلع العام إلى نحو 6635 دونمًا من الأرض الفلسطينية حتى نهاية أيلول 2026، عبر أوامر وضع اليد والاستملاك وإعلانات أراضي الدولة وتوسيع حدودها، في إطار تكريس السيطرة الاستعمارية وتقويض الوجود الفلسطيني.

هدم 254 منشأة وإصدار 12 إخطارًا

قالت الهيئة إن سلطات الاحتلال نفذت خلال أيلول 62 عملية هدم، طالت 254 منشأة، توزعت بين 89 مسكنًا مأهولًا وستة مساكن غير مأهولة، و13 منشأة تشكل مصادر رزق، و133 منشأة زراعية، و13 منشأة أخرى.

وأشارت الهيئة إلى أن أعلى حصيلة للهدم سجلت في محافظة الخليل بهدم 91 منشأة، تلتها القدس بـ60 منشأة، ثم جنين بـ44 منشأة، وبيت لحم بـ20 منشأة، ورام الله والبيرة بـ11 منشأة، وسلفيت بتسع منشآت، وطولكرم بثمانى منشآت، وأريحا بست منشآت، وطوباس بثلاث منشآت، ونابلس بمنشأتين.

وأضافت أن المعطيات سجلت خلال الشهر 12 إخطارًا، تركزت في جنين ونابلس بواقع ثلاثة إخطارات في كل محافظة، والخليل والقدس بواقع إخطارين في كل منهما، وإخطار واحد في كل من طوباس وطولكرم.

وبيّنت الهيئة أن عمليات الهدم ألحقت أضرارًا مباشرة بـ320 مواطنًا موثقًا، من بينهم 164 طفلًا و64 امرأة، بما يوسع أثر الهدم ليشمل الاستقرار الأسري ومصادر الرزق، ويضاعف الضغوط التي تواجه العائلات الفلسطينية للبقاء

في الفترة من 9/25 لغاية 2026/10/1

يشبه سجنًا مفتوحًا قائما منذ أمد بعيد، حيث توصل هذه المجتمعات أو تعزل وفقا لما تقررهِ سلطة الاحتلال".

وأضافت: "إن نقاط التفتيش ليست مجرد مضايقات عابرة أو معزولة؛ فنظام نقاط التفتيش هذا غير قانوني، تماما مثل الاحتلال الذي يبنثق عنه".

وفي رأيها الاستشاري الصادر في تموز/ يوليو 2024، خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن السياسات الإسرائيلية أدت إلى تفتيت الضفة الغربية، وفصل القدس الشرقية عنها، ومحاصرة المجتمعات الفلسطينية داخل جيوب معزولة، بما يعرقل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وتابعت ألبانيز قائلة: "إن التأخر غير المبرر من جانب المجتمع الدولي في تفعيل ما خلصت إليه المحكمة، من أن إسرائيل ملزمة بإنهاء وجودها غير القانوني "في أسرع وقت ممكن"، يمثل دليلا واضحا على التواطؤ ويجب وضع حد لنظام التفتيت والسيطرة هذا".

وأضافت: "يجب أن يتمكن الفلسطينيون من التنقل بحرية في أراضيهم، والعيش معا كشعب واحد، وممارسة حقهم في تقرير المصير".

مقاومة الجدار والاستيطان: 2051 اعتداء نفذها جيش الاحتلال والمستوطنون في أيلول

في مناطق سكنها.

دراسة: 16 مخططاً تهدف لبناء 3,821 وحدة استعمارية
وقالت الهيئة إن سلطات الاحتلال دفعت خلال شهر أيلول بـ16 مخططا في الضفة الغربية والقدس، تتناول 3,821 وحدة سكنية، فيما بلغت مساحة المخططات 1,101.272 دونمًا، إضافة إلى عطاء سكني لبناء 400 وحدة وثلاثة عطاءات للبنية التحتية في القدس.

وأشارت إلى أن الضفة الغربية، خارج حدود بلدية الاحتلال في القدس، استحوذت على ثمانية مخططات تتناول 2,020 وحدة على مساحة 1,009.182 دونمات. وتضمنت ثلاثة مخططات أودعت 858 وحدة على مساحة 210.897 دونمًا في مستعمرات "تلمون وحي خرشا" و"أورانيت" و"جبع بنيامين"، وأربعة مخططات صودق عليها تضمنت 1,162 وحدة على مساحة 795.395 دونمًا في "كفار أوميم" و"روش تسوريم" و"معاليه شمرון" و"جفعوت"، إضافة إلى مخطط خدمات في "بيت أريه وعوفريم" على مساحة 2.89 دونم دون وحدات سكنية مدرجة. كما طرحت سلطات الاحتلال بتاريخ 2026/9/22 العطاء 2026/196 لبناء 400 وحدة سكنية في مستعمرة "كرنيه شمرון"، ضمن المخطط 18/117.

وفي القدس المحتلة، داخل حدود بلدية الاحتلال، أعلنت سلطات الاحتلال عن ثمانية مخططات مؤرخة في أيلول، منها خمسة مخططات أودعت وتشتمل على 1,169 وحدة على مساحة 50.2 دونم، وثلاثة مخططات صودق عليها وتشتمل على 632 وحدة على مساحة 41.89 دونم. وتتركز الوحدات في مخططات "تليبوت"، ومنها 860 وحدة قرب أم ليسون وصورباهر، و630 وحدة في مخطط للتجديد السكني، و308 وحدات في حي "ارمون هنتسيف"، إضافة إلى زيادة وحدة في "راموت" ووحدين في "بسجات زئيف". ويشمل سجل القدس أيضًا مخططات لمبانٍ ومؤسسات عامة، بينها مخطط خدمات في واد الجوز دون وحدات سكنية.

وأشارت الهيئة إلى طرح ثلاثة عطاءات في القدس لأعمال التطوير والتعبيد والبنية التحتية، وإقامة محول طرق عند مفرق العيساوية، وتطوير مساحات عامة في حي أرنونا بمستعمرة "تليبوت". وبيّنت أن استمرار دفع المخططات السكنية بالتزامن مع مشاريع الطرق والخدمات يعزز الربط بين المواقع الاستعمارية ويوسع أثرها على الجغرافيا الفلسطينية.

"الزراعة"؛ توثيق خسائر مباشرة نتيجة اعتداءات جنود الاحتلال والمستوطنين بقيمة 1,751,224 دولارا * الخسائر توزعت على سبع محافظات تصدرتها جنين بقيمة 1,050,250 دولارا* دعوة المجتمع الدولي والمؤسسات الأممية والحقوقية إلى توفير الحماية للمزارعين وأراضيهم

بشكل مباشر أو جزئي على الزراعة تتأثر من هذه الاعتداءات بما يزيد من هشاشتها الاقتصادية ويهدد استقرار السكان في المناطق الريفية والمهمشة، كما يساهم تدمير الأشجار والبنية الزراعية ومصادر المياه في تدهور البيئة الزراعية، وزيادة مخاطر تدهور الأراضي وفقدان الغطاء النباتي.

وأكدت وزارة الزراعة ان الاستيطان والتوسع في مناطق النفوذ الاستيطاني يشكل تهديدا طويل الأمد للأراضي الزراعية الفلسطينية، إذ يؤدي إلى تقليص المساحات المتاحة للزراعة وفرض قيود جديدة على وصول المزارعين إلى أراضيهم.

ودعت الوزارة المجتمع الدولي والمؤسسات الأممية والحقوقية إلى تحمل مسؤولياتها في توفير الحماية للمزارعين وأراضيهم ومصادر إنتاجهم، والعمل على وقف الاعتداءات المتصاعدة والتوسع الاستيطاني الذي يهدد مستقبل القطاع الزراعي والأمن الغذائي الفلسطيني.

وأكدت ضرورة اتخاذ إجراءات عملية وفاعلة لمساءلة سلطات الاحتلال عن الانتهاكات بحق الأراضي والموارد الزراعية الفلسطينية، وضمان تمكين المزارعين من الوصول الآمن إلى أراضيهم والاستمرار في الإنتاج باعتباره إحدى ركائز الصمود والتنمية في الريف الفلسطيني.

وأوضحت ان الأسر الريفية التي تعتمد على الريف الفلسطيني.

1545310 دولارات، فيما بلغت الخسائر

لأشجار العنب 15000 دولار، وتدمير اشجار

اللوزيات 11975 دولارا، وتدمير منشآت

زراعية 15210 دولارات، وتدمير مصادر

مياه 63960 دولارا، اضافة الى خسائر بقيمة

46674 دولارا نتيجة الاعتداءات التي طالت

الثروة الحيوانية، و37500 معدات زراعية

وبنية تحتية، و11250 محاصيل حقلية.

وحسب وزارة الزراعة، تؤكد طبيعة هذه

الأضرار أن الاستهداف لم يقتصر على

المحاصيل الموسمية، بل طال الأسر

الإنتاجية طويلة الأمد ومقومات استمرار

العملية الزراعية.

وأكدت ان المعطيات المسجلة خلال الفترة

المذكورة توضح أن الاعتداءات لم تعد

تقتصر على أحداث منفصلة، بل تتخذ طابعا

مركبا يجمع بين الاعتداء الميداني المباشر

والإجراءات الرسمية والتوسع الاستيطاني.

وقالت ان الأضرار نتيجة هذه الاعتداءات

تؤدي إلى خسائر مباشرة في الأصول

الزراعية والإنتاج، وتراجع دخل الأسر

الزراعية،وتحميل المزارعين تكاليف إضافية

لإعادة تأهيل الأراضي والمنشآت ومصادر

المياه. كما يؤدي اقتلاع الأشجار المعمرة

وتدمير المنشآت الزراعية إلى فقدان القدرة

الإنتاجية لسنوات طويلة، خاصة في حالة

الزيتون والعنب والحُمصيات.

واوضحت ان الأسر الريفية التي تعتمد على الريف الفلسطيني.



دولارا، والقدس 97020 دولارا، بيت لحم 60000 دولار، مشيرة الى ان مجموع الخسائر في هذه المحافظات بلغ 1751224 دولارا. وأكدن "الزراعة" ان هذا التوزيع يعكس اتساع الرقعة الجغرافية للاعتداءات وعدم اقتصرها على منطقة محددة، الأمر الذي يؤكد استمرار استهداف القطاع الزراعي الفلسطيني باعتباره أحد أهم ركائز الصمود الاقتصادي والاجتماعي في الريف الفلسطيني.

ووفق رصد الزراعة تصدرت أشجار الزيتون قائمة الأضرار المسجلة خلال الفترة، حيث بلغ عدد الأشجار المتضررة من قلع ووقلع وتكسير وحرق 1582 شجرة حيث بلغت القيمة التقديرية للخسائر المباشرة